الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4062 | الجمعة 26 محرم 1443 هـ | 3 سبتمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

الشركة أكدت أن على متنها 730 ألف برميل ونفت نقلها البنزين

الباخرة الإيرانية «تانكر تراكرز» تحمل النفط الخام لسوريا وليس للبنان

وكالة "فارس" : السفينة المحملة بالمازوت الموجه إلى بيروت دخلت المياه الإقليمية السورية الأربعاء وستكون وجهتها النهائية جنوبا عن طريق البر

"وكالات" : نفت شركة "تانكر تراكرز" Tanke–Trackers المتخصصة في تتبع حركة السفن، على حسابها عبر "تويتر" أمس الخميس، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن أن الباخرة الإيرانية المحمّلة بالمازوت والمتوجهة إلى لبنان قد وصلت إلى المياه الإقليمية السورية.

الخدمة المتخصصة المعروفة عالميا قالت في تغريدة، إن "الناقلة التي وصلت قبل أيام إلى سوريا تحمل 730 ألف برميل من النفط الخام الإيراني لا البنزين"، مشيرة إلى أنه "يتم تسليم النفط الخام عدة مرات في الشهر لاحتياجات سورية وليس لاحتياجات لبنان. والناقلات الثلاث التي نتعقبها صحيحة".

وكشفت وكالة "فارس" أن الباخرة الإيرانية المحمّلة بالمازوت الموجه إلى لبنان دخلت المياه الإقليمية السورية أمس الأربعاء، على أن تكون وجهتها النهائية جنوبا باتجاه لبنان عن طريق البر.

الوكالة نقلت عن مصادر قولها إن حمولة الباخرة ستُنقل بالصهاريج إلى لبنان، بعد تفريغها في أحد الموانئ السورية، علما أن الشحنة كان أعلن الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، انطلاقها من الساحل الإيراني في عاشوراء.

وفي معلومات أوردتها الوكالة نقلا عن المصادر، فإن جزءاً من حمولة الباخرة سيقدّمه "حزب الله" هبة إلى المستشفيات الحكومية ودور الرعاية، على أن تتولى شركة خاصة لم يُكشف عنها حتى الساعة، الإعلان عن آلية البيع للمؤسسات الخاصة وأصحاب مولّدات الكهرباء التي تعوّض غياب الإمداد من مؤسسة كهرباء لبنان.

ومن المتوقع أيضا وصول سفينتين أُخريين تباعاً بالآلية نفسها، بحسب المصادر، التي لم تكشف ما إذا كانت الباخرة الأولى محمّلة بالمازوت أو بالبنزين أو بالاثنين معا، مع احتمال انطلاق سفينة رابعة قريبا.

وأمس الأول ذكرت خدمة "تانكر تراكرز" نفسها على "تويتر" أن صور الأقمار الصناعية أظهرت الأربعاء، أن ناقلتين تحملان وقودا إيرانيا إلى لبنان لم تُبحرا بعد. وأضافت شركة التتبع أنه "ينبغي أن تكون الناقلة الأولى في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر الآن". وتابعت: "ننتظر تأكيدا بصريا".

وأمس قالت الشركة نفسها عن هذا الموضوع عبر "تويتر": "نعلن علنا أسماء الناقلات الثلاث مرة واحدة، إذا اجتازت قناة السويس إلى البحر المتوسط. وحتى ذلك الحين، العملاء فقط هم من يعرفون".

وكان وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال، ريمون غجر، قال أمس الأول الأربعاء، إنه لم يتلق طلباً لاستيراد وقود إيراني. ورداً على سؤال عمّا إذا كانت سفن وقود إيرانية قد حصلت على إذن بنقل الوقود إلى لبنان، قال الوزير: "نحن لا معلومات لدينا. لم يتمّ طلب إذن منا. هذا ما أقوله فقط"، وفق ما نقلته وكالة "رويترز".

وكان نصر الله قال يوم الجمعة الفائت، إنه تم الاتفاق على البدء بتحميل سفينة ثالثة بالوقود الإيراني لتخفيف النقص الحاد الذي يعاني منه لبنان. وأضاف أن "الأيام القادمة ستكذب من يشككون في السفن القادمة بالمحروقات (...) والحديث سيكون واضحاً عندما تصل السفينة الأولى إلى لبنان".

يأتي ذلك فيما تسيطر السوق السوداء على العديد من القطاعات الحيوية، ومنها المحروقات، بعد عمليات تهريب يصفها عدد من المتابعين بالضخمة نحو سورية التي تعاني هي الأخرى من أزمة نقص حاد في المحروقات.

وقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنه باع في يوليو 2021 ما مجموعه 293 مليون دولار، إضافة إلى موافقات سابقة بـ415 مليون دولار، أي ما مجموعه 708 ملايين دولار لاستيراد البنزين والمازوت، و120 مليون دولار لاستيراد الفيول إلى كهرباء لبنان، أي ما مجموعه 828 مليون دولار لاستيراد المحروقات.

وشرح سلامة في بيان حمل عنوان "مصارحة اللبنانيين" أنه "رغم كل ذلك، لا يزال اللبنانيون يعانون من الشح في مادة المازوت، إلى حدّ فقدانها بالسعر الرسمي المدعوم ونشوء سوق سوداء يتم من خلالها ابتزاز اللبنانيين في أبسط حقوقهم، منها الكهرباء عبر المولدات".

وتنفذ القوى الأمنية حملات مداهمة مستمرة لمخازن المحروقات والأدوية، التي بينت تورط غالبية الأحزاب اللبنانية التي تسيطر على السلطة فيها. فيما يطلق الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي حملات متواصلة تصوّب على تأثير تمدد الاحتكارات الحزبية على القطاعات الأساسية، ومن ضمنها الوقود والمازوت، التي سبّبت استفحال الأزمة وتزايد المشكلات المعيشية التي تطاول اللبنانيين.

الناقلة التي وصلت قبل أيام إلى سوريا تحمل 730 ألف برميل من الخام الإيراني

شركة لبنانية خاصة ستضع آلية البيع للمؤسسات الخاصة وأصحاب المولّدات لتعويض غياب الإمداد من مؤسسة الكهرباء

ماليزيا وأستراليا وسنغافورة وجنوب إفريقيا تطلق مشروعا مشتركا للعملات الرقمية للبنوك المركزية

كوالالمبور – "كونا" : أطلقت ماليزيا واستراليا وسنغافورة وجنوب إفريقيا أمس الخميس، مشروعا مشتركا لإجراء تجارب لاستخدام عملات رقمية متعددة للبنوك المركزية من خلال منصات مشتركة للمدفوعات والتسويات العابرة للحدود.

وقال مساعد محافظ البنك المركزي الماليزي فرازيالي إسماعيل في بيان مشترك إن مشروع "دونبار" المشترك "قادر على تخطي ترتيبات الدفع القديمة وسيكون بمنزلة أساس لمنصة تسوية دولية أكثر كفاءة".

وأفاد البيان بأن مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية ومقره سنغافورة سيقود هذا المشروع وسيقوم بتطوير نماذج أولية لمنصات مشتركة للمعاملات العابرة للحدود باستخدام العديد من عملات البنوك المركزية.

وذكر أن هذه المنصات ستسمح للبنوك المركزية المشاركة بالتعامل بشكل مباشر مع بعضها بالعملات الرقمية الصادرة عنها مشيرا إلى أنه سيتم الاستغناء عن الوسطاء في المعاملات مع تقليل الوقت والتكلفة.

كما لفت إلى أن مشروع "دنبار" سيكشف عن تصاميم مختلفة للحوكمة والتشغيل من شأنها أن تمكن البنوك المركزية من مشاركة البنى التحتية للعملات الرقمية إضافة إلى الاستفادة من التعاون بين خبراء القطاعين العام والخاص.

وأوضح أن المشروع سيكشف عن البعد العالمي لتصاميم العملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية، "لأنه يدعم جهود خريطة طريق مجموعة دول العشرين في تعزيز المدفوعات العابرة للحدود"، مشيرا إلى أن نتائج المشروع ستنشر مطلع عام 2022.

ماليزيا أطلقت مشروعا مشتركا للعملات الرقمية

الواردات زادت 21 في المئة إلى 291.7 مليار درهم بينما قفزت الصادرات 23.2 في المئة

العجز التجاري المغربي يتسع 18 % خلال أول 7 أشهر من العام الحالي

الرباط – "وكالات" : أعلن مكتب الصرف المغربي أمس إن العجز التجاري اتسع بنسبة 17.9 في المئة إلى 117.4 مليار درهم "13 مليار دولار" في أول سبعة أشهر من 2021، حسبما نشرت وكالة أنباء "رويترز".

وأوضح المكتب في تقرير شهري أن الواردات زادت 21 في المئة إلى 291.7 مليار درهم، بينما قفزت الصادرات 23.2 في المئة لتسجل 174.3 مليار درهم في الفترة من يناير إلى يوليو مقارنة بها قبل عام.

وواصل قطاع السيارات تصدر صادرات المغرب بقيمة بلغت 46.4 مليار درهم، وبزيادة نسبتها 38 في المئة، بينما نمت صادرات الفوسفات ومنتجاته ومن بينها الأسمدة 30 في المئة إلى 37.5 مليار درهم.

وبلغت واردات الطاقة 38.6 مليار درهم مرتفعة 26 في المئة.

وارتفعت تحويلات المغاربة في الخارج، وهي مصدر مهم للعملة الصعبة، 45.6 في المئة إلى 54 مليار درهم، بينما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر تسعة في المئة مسجلا 10.6 مليار درهم، فيما انخفضت إيرادات السياحة 52 في المئة إلى ثمانية مليارات درهم.

العجز التجاري المغربي ازداد بنسبة 17.9 في المئة

من قبل الحكومة وأصحاب الشأن والموظفين والعملاء مع زيادة نسبة المخاطر خلال الجائحة

المؤسسات المالية الإماراتية تتعرض لضغوط متزايدة لتعزيز قدراتها الأمنية

دبي "الإمارات" : وفقاً لأحدث بحث أجرته شركة "سيتركس" (Citrix)، أوضح ما نسبته 82 % من صناع القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات في كل من قطاع البنوك و مؤسسات الخدمات المالية (FSI) في دولة الإمارات العربية المتحدة تعرضهم لضغوط متزايدة لرفع سوية بروتوكولات الأمان المتبعة لديهم. يأتي ذلك في الوقت الذي يرى فيه 72 % منهم أن هجمات الأمن الالكتروني المستهدفة لهذا القطاع ازدادت مع بدء جائحة "كوفيد19–". ومن المرجح أن يمارس الموظفون مزيداً من الضغوط على مؤسساتهم لتعزيز مستوى الأمان لديها، حيث أبلغ 67٪ من متخصصي تكنولوجيا المعلومات عن تعرضهم لضغوط متزايدة من قبل موظفي هذا القطاع، تلاهم العملاء بنسبة 48٪، كما تعرضوا لمزيد من الضغوط من قبل الجهات الحكومية بنسبة 45٪، في حين حل المساهمون في المرتبة الأخيرة بنسبة 31٪.

وكاستجابة لهذه المطالب، أفاد 66 % من المشاركين في هذه الدراسة أن أمن المعلومات أصبح أولوية قصوى في مؤسساتهم على مدار الـ 18 شهراً الماضية. وينضم إليهم 31 % آخرون أفادوا أنها كانت أولوية قصوى لسنوات عدة.

ويتحدث أمير سهرابي، نائب رئيس المنطقة للأسواق الناشئة لدى "سيتركس"، قائلاً: "ليس غريباً أن يصبح الأمن الالكتروني أولوية قصوى مع بدء الجائحة. فقد انتشر العمل عن بُعد في كل مكان بين عشية وضحاها، ما زاد من التعقيدات على المستويين الشخصي و المهني للموظفين الأمر الذي رافقه زيادة في عدد الهجمات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. يسلط هذا البحث الضوء على أن كلاً من أصحاب الشأن سواءً كانوا متواجدين داخل المؤسسة أو خارجها قد أدركوا ماهية هذه التحديات وارتباطها بشكل وثيق بقطاع الخدمات المالية".

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الهجمات الإلكترونية وتعرضهم لمزيد من الضغوط والطلبات المستمرة، يزعم 95 % من صانعي القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات أنهم مرتاحون للإجراءات الأمنية المتبعة لديهم، فيما أكد 25 % منهم بأنهم "مرتاحون للغاية" لهذه الإجراءات. في حين يؤكد 86 % أيضاً أن فرقهم الأمنية تملك المهارات المطلوبة للتعامل مع التحديات الجديدة.

تنبثق هذه الثقة، جزئياً على الأقل، من حقيقة أن العديد من المنظمات تستبدل حلول "الشبكات الخاصة الافتراضية" (VPN) التقليدية بخدمات "الثقة الصفرية" المستندة إلى السحابة. حيث أفاد 46 % من المشاركين بأنهم نفذوا هذه الإجرائية بالفعل، فيما أكد 49 % آخرين بأنهم يخططون لتنفيذ ذلك في الأشهر الـ 12 المقبلة. في حين أفاد 6 % بأنهم يسيرون على هذه الخطى وإنما على المدى الطويل.

وتكمن أكبر الدوافع وراء عملية الانتقال هذه، أولاً تحسين تجربة المستخدم بنسبة 42٪، ثم امتلاك إستراتيجية عمل عن بُعد آمنة ومرنة بنسبة 39٪، ناهيك عن إمكانية دمج منتجات ذات نقاط متعدد بنسبة 36٪، بالإضافة إلى استخدام العديد من الحلول المستندة إلى السحابة بنسبة 35٪.

وعلى صعيد آخر، أفاد 90 % من صانعي القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات بأنهم راضون عن حلول مساحات العمل الرقمية المستخدمة في مؤسساتهم لتطبيق سياسات العمل عن بُعد خلال الـ 18 شهراً الماضية. ففي مارس من عام 2020، نفذ 54 % من المشاركين في هذه الدراسة حلول مساحات العمل الرقمية استجابةً لسياسات العمل من المنزل، بينما كان 42 % منهم قد طبقوها بالفعل قبل بدء الجائحة. فيما تخطط 4 % بتزويد فرقهم بتقنيات و حلول مساحات العمل الرقمية في المستقبل.

وبإلقاء نظرة على التقنيات الشائعة الأخرى التي تمتلكها المؤسسات لدعم منهجية العمل عن بُعد، احتلت أجهزة سطح المكتب والتطبيقات الافتراضية المرتبة الأولى بنسبة 67٪، تلتها منصات وبرامج مؤتمرات الفيديو بنسبة 62 %، وأخيراً رسائل البريد الإلكتروني بنسبة 57٪.

ويشعُر معظم صانعي القرار في تكنولوجيا المعلومات بأن لديهم الفرق المناسبة لدعم الوضع الأمني لمنظماتهم في الوقت الحالي، مع وجود بعض التحديات التي تلوح في الأفق. حيث أقر 87 % من المشاركين في الدراسة بحاجتهم للاستعانة بخبرات خارجية للحصول على المهارات المناسبة في المستقبل، في حين يشعر 87 % أن فرقهم الأمنية تحتاج لإعادة تأهيل و تدريب بشكل كامل.إضافة إلى ذلك، تكشف الدراسة عن بعض الثغرات في التدريب الأمني الأوسع لموظفي البنوك ومؤسسات الخدمات المالية. فقد أجاب 55٪ من المشاركين بأن التدريب الأمني لجميع الموظفين في مؤسستهم يتم إجراؤه مرة واحدة في السنة، مع إقرار ما نسبته 1٪ بأنه يتم تطبيقه مرة كل ست سنوات أو أقل.

وعلق سُهرابي، قائلاً: "أدت التحديات الناجمة عن الوباء والضغوط التي يتعرض لها صانعو القرار في مجال تقنية المعلومات من قبل أصحاب الشأن إلى رفع مستوى الأمان و وضعها ضمن قائمة الأولويات للعديد من المؤسسات المالية. فمن الواضح أن الـ 18 أشهر الماضية كانت فترة تغيير كبيرة مع تطبيق العديد من التقنيات الجديدة، الأمر الذي يشجعنا على مشاهدة معظم مدراء تكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع يتأقلمون ويتسابقون لضمان حصولهم على الوضع الأمني الصحيح و في المكان المناسب".

البنك المركزي الإماراتي يشكل ضمانة لاستقرار المؤسسات المالية في البلاد